

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك العربي المتحد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: (السادس من شهر فبراير لسنة ٢٠٢٣)
إلى السادة المساهمين في (البنك العربي المتحد)
-السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك العربي المتحد ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة (المتطلبات الرقابية*)، تقدم تقريرها عن أعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠٢٢).

١. مسؤولية اللجنة

إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولأحتها التنظيمية تتحدد

أ. في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموائيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافيقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. وتحتمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويحتمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن

٢. المعايير الشرعية

اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمد عليه أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء، وفقاً لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية، وتقرير التدقيق، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن.

ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

- أ. عقد (٤) اجتماعات خلال السنة المالية.
- ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
- ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، وموائيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
- د. الرقابة من خلال إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية، والتدقيق على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
- هـ. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية، والتدقيق الداخلي.

و. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.

ز. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية

بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن معظم أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد أقرت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية واستناداً إلى تقرير المدقق ما يلي:

١. تستخدم الخدمات المصرفية الإسلامية في معظم الحالات النماذج والعقود التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ISSC، باستثناء ما ذكر ما ذكر من ملاحظات في تقرير التدقيق.
٢. كانت أغلب الإجراءات والعمليات التي اعتمدها وطبقها الخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً للفتاوى والأحكام والتوجيهية المحددة من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (ISSC)، باستثناء ما ذكر ما ذكر من ملاحظات في تقرير التدقيق.
٣. وافقت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على جميع الاستثمارات التي قامت بها الخدمات المصرفية الإسلامية.
٤. تم توزيع الأرباح والنفقات على وعاء المضاربة وفقاً للعملية المعتمدة للجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
٥. لا يوجد التزام على الخدمات المصرفية الإسلامية بدفع الزكاة حيث إن الأصول الإسلامية الخاصة بالنافذة تحول بإجمالها من أموال المودعين و لا يوجد مساهمة في تلك الأصول من طرف مساهمي البنك العربي المتحد.

نسال الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشد والسداد

د. أحمد بن عبدالعزيز الحداد
رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

د. عزيز بن فرحان العنزي
عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

د. موسى طارق خوري
العضو التنفيذي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية